ترجمة المصطلح النقدي وفتنة الوضوح

عبد السلام المسدّي

حقائق تأسيسية

نروم هنا أن نعالج مسألةً بالغة الدقة، وقد لا يُستبعد أن تكوم مُنْزَلَقاً للالتباسات... وهي تقع على التخوم المتموّجة بين الثوابت النظرية في إشكاليّات الترجمة عموماً والمتحوّلات التطبيقية التي من مظاهرها آليّاتُ صياغة المصطلح وقوانينُ سَرَيانه التداوليّ. غير أنّ الإبانة عن هذه المسألة ستقتضي منا أن نذكّر بجملة من الحقائق التأسيسيّة.

ففيما يتصل بالظاهرة العامة، من المتعيّن ألاّ ننسى أنّ اللغة تتكون من رصيدٍ لفظيّ، ودلالة ألفاظها ليست من الدلالات الطبيعية التي تفرضها طبائعُ الألسنة البشرية أو ما يسمّى بعبقريّاتها، وليست من الدلالات المنطقية التي يستدلّ عليها العقلُ بالحجج والبراهين، وإنما هي دلالاتٌ عرفيةٌ يتواضع عليها أفرادُ المجموعة. وليس من لفظٍ ـ في أيّ لغةٍ من اللغات ـ بأَوْلى من أيّ لفظ آخر للدلالة على أيّ معنى من المعاني إلا بقدر تقبُّلِ الناس له وإجماعهم عليه في تداولهم التلقائيّ وفي التواصل المأمون من كلّ التباس. وهذا القانون هو أصدق ما يكون حين يتعلق الأمرُ باستحداث المصطلحات الجديدة، سواء عند ابتكار المتصوَّرات المفهوميّة أو عند ترجمتها من أيّ لسان طبيعيٍّ إلى أيّ لسانٍ آخر.

والمصطلحات التي تتداولها المجموعاتُ اللغوية في نطاق كلّ علم أو فنّ تُشكّل منظوماتٍ دلاليّة داخل المنظومة الكبرى التي تَسْبح في حوض معانيها سائرُ ألفاظ المعاجم الشاملة لشوارد ذلك اللسان البشريّ بكل تنويعاته. ثم إنّ اللغات الإنسانيّة أصنافٌ شتى من حيث نظامها الذاتيّ في تركيب الألفاظ، ولكنّ أبرز أصنافها اثنان: لغات تصوغ ألفاظها بواسطة ضمّ كلماتٍ ـ أو أجزاءٍ من كلماتٍ ـ بعضها حِذْوَ بعض؛ ولغات أخرى تولّد ألفاظَها بإعادة توزيع عناصرها الصوتية ـ من حروف وحركات ـ ثم إغنائها بأصوات أخرى.

فالصنف الأول هو اللغات الانضماميّة الالتصاقيّة ومنه الإنجليزية والفرنسية، والصنف الثاني هو اللغات الاشتقاقيّة ومنه العربية. ولكلّ صنفٍ آليّاتُه في استنباط الألفاظ، وخصوصيّاتُه في ابتكار المصطلحات، وقوانينُه في نقل المفاهيم وترجمةِ الدّوالّ المؤدّية لمدلولاتها[1].

وممّا يفيدنا في هذا السياق أنّ ترجمة المصطلحات كأنما تسير وَفق قانونٍ عامّ ينتظمها، هو من قبيل الكلّيّات اللسانيّة التي تنطبق على كل اللغات وتَصْدق على كافة الحقول المعرفيّة، مهما تكن الحِقَبُ التاريخيّة، وأيّاً كانت الثقافة الواهبة والثقافةُ الآخذة. وذاك هو قانون التجريد الاصطلاحيّ الذي تترتّب فيه ـ بالقوّة أو بالفعل ـ مرحلةُ النقل، فمرحلةُ التفجير، ثم مرحلةُ الاستنباط التجريديّ.

وأمّا ما يتّصل بقضايا ترجمة المصطلح النقديّ فمن المهمّ أن نستذكر جملةً من الحقائق المبدئية العامة. فنحن نزعم بأنّ المصطلح النقديّ الوافد تزداد حظوظُ مقبوليّته في التداول والتأثير كلما توفرتْ فيه مقوّماتُ المُواءَمة الإبداعيّة. وإذا كان متيسّراً أن نعوّل في ترويج مصطلح طبّيّ أو هندسيّ تعتريه بعضُ مظاهر التنافر الصوتيّ أو النشازِ المقطعيّ على مرور الزمن وضغوطِ الحاجة وكثافةِ الاستعمال، فإنّ الأمر في المصطلح النقديّ يختلف عميقَ الاختلاف لأنّ المواءمة الجمالية والنفسية لا تُغتصب له اغتصاباً.

ومن شروط الجهاز المصطلحيّ في مجال النقد الأدبيّ أن يَستبقي اللفظُ كلّ طاقته الإيحائية لأنّ التماهي المنشود بين المتصوَّر الذهنيّ والكلمةِ المصطلح بها عليه ليس من ضروب التطابق المعجميّ بقدر ما هو من التّماثل الوظيفيّ، ولذلك كان للتّخييل فيه نصيبٌ وافر. وإذا كنا نميّز في قاموس اللغة بين الطاقة التّصريحيّة للألفاظ وطاقتها الإيحائيّة، وكنّا أيضاً نفرّق بين الدّلالة المحايثة للكلمات ودلالاتها المساوقة، وكنّا كذلك نُفاصِل بين الدلالة بالوضع الأوّل والدلالة بالوضع الطارئ عند الالتجاء إلى المجاز، فإنّ كلّ هذه الحدود تظلّ غائمةً في قضيّة

١ ـ فصّلنا القولَ في هذه المسائل في المقدمة التي صدّرْنا بها قاموس اللسانيات: عربي فرنسي ـ فرنسي عربي، مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٤.

المصطلح النّقـديّ لأنه على الدّوام لفظٌ متحفّز، من خصائص المعنى فيه أنه شديد التّوثّب: سلطتُه أنّه لولبيُّ التّولد، لا أنّه ساكن مستقر(١).

وتبقى الحقيقة المتعلّقة ببعض الأعراض الضّالعة في تأزيم المسألة الاصطلاحيّة عند نقل المعرفة النقديّة من الثّقافات الأخرى إلى ثقافتنا العربيّة. فقد شَهِدْنا بعين اليقين أنّ خطابنا النقديّ المزدوج قد أمعن في تأثيم المصطلح المترجَم، وأنه قد تعيّن على الوعي النقديّ المؤسِّس أن يَستدعيَ الفريضة الغائبة وأن يتصدّى لرفع الالتباس المعرفيّ الذي يغلّف المسألة الاصطلاحيّة في مجال الترجمة النقديّة حتى يتمّ الإعلان عن براءة المصطلح من حيث هو مصطلح، وأن يتمّ الوعي بأنّ التّهمة ـ إن كان لزاماً أن نُؤَثِّمَ مَنْ نؤثّم ـ إنما تُلقَى على كاهل العلاقة المضطربة بين الفكر المتلقّي والمضمون المفهوميّ الذي هو المتصوَّر الثّاوي وراء رداء اللّفظ الاصطلاحي(٢).

التماهي المنشود بين المتصوّر الذهني والمصطلح النقدي ليس من ضروب التطابق المعجمي بقدر ما هو من التماثل الوظيفي

إنّ التعامل مع النقد الأدبيّ على قاعدةِ أنه معرفة صارمة تسيِّجها ضوابطُ الفكر العلميّ الملتزم سيفضي حتماً إلى التقيّد بدقائق المصطلح عند استخدامه في سياقه الطبيعيّ. ولمّا كان الأمر كثيراً ما يتعلق بالمنتَجات الفكريّة الوافدة فمن المتعيِّن أن تُراعَى فوارقُ التداول المعرفيّ والتداول المعجميّ الذي هو الاستخدام على الشيوع. كل ذلك يمثّل مبدأ الانضباط في استعمال اللغة، ومبدأ الامتثال لقانون الترجمة المُخْصِبة للثقافات. كما يؤسِّس أولى قواعد الناموس الدلاليّ، الأمر الذي يقرّبنا شيئاً فشيئاً إلى الإقرار بدستور المصطلح في كل علم وفي كل معرفة.

ليس من سبيل إلى نهضة فكرية في حقل المعارف الإنسانية عامة وفي حقل المعرفة النقديّة ـ إذا ابتُكرتْ أو ترجمتْ ـ إلا عندما نؤسّسها على انضباطٍ أدائيٍّ أوّلُ مفاتيحه الإقرارُ بحرمة المصطلح كي نضمن له فاعليّته في تمثّل المعرفة، وفي إيصالها، ثم في إعادة إنتاجها بالوضع والاستحداث والابتكار. وستبدأ فاعليّةُ المثاقفة النقدية ـ والترجمة من أعظم جسور المثاقفة ـ عندما يكفّ كلُّ مَنْ يتعاطى النقدَ عن استعمال المصطلحات على عواهنها، ثم يلتزم بألا يتجوّل بها بين حقيقةٍ ومجاز أو بين معجم الاستعمال التداوليّ وقاموس الاستخدام الفنيّ الدقيق، ما دام بينه وبين القارئ عقدٌ ضمنيٌّ بأنه يسوقها مساقَ الألفاظ الدالة على مقولات المعرفة المختصة. وسينسدّ بابُ الالتباس كلما أخذ النقّادُ على أنفسهم ـ وهم يَستلهمون ويترجمون ـ ألاّ يستسهلوا إيرادَ المفهوم إلا بعد إدراك أسراره في الحقل الذي انزرع فيه. ذاك هو المدخل الكبير إلى حلّ العُقَد المتراكمة على نقدنا الأدبيّ منذ انفتحت الطرقُ السيّارةُ بين الثقافات الإنسانيّة بشكلها الواسع، وذاك هو الشرط بالضرورة كي يَحدث في اللغة قانونٌ تعادليٌّ يحقق التوازن بين الرصيد القاموسيّ العام ورصيدِ كلِّ علمٍ من المصطلحات الفنية يأخذ كلٌّ واحدٌ من الآخر بما لا يُدخل الضَّيْمَ على دلالات اللغة في وظيفتها الإبلاغية النفعية ولا على مفاهيم المعارف. ومجال التحكيم في كل ذلك إنما هو السياق الإخباريّ بحقوله الدلالية وإيحاءاته التعبيرية، وهذا ما يؤسس قواعدَ الفصل بين النظام المصطلحيّ والجهاز اللغويّ رغم تصاقبهما إذ يَرِدُ الأولُ متولداً في مظانّ الثاني. وكل علم ينزع على المدى البعيد إلى الاستقلال برصيده عما يتداخل مع القاموس المشترك. وهذا شأن النقد الأدبي بوصفه واحداً من أفنانِ شجرةِ العلوم الإنسانية عامّةً.

المسألة الجديدة

ومع ضرورة التسليم بكل تلك الحقائق، تأتي المسألةُ الجديدة التي ستفاجئ النقّاد والقرّاء.. مثلما فاجأتنا من قبلُ على نحو أعظم وهي: أنّ دعوى الوضوح في المصطلح النقديّ المترجَم ليست ـ في خطابنا العربيّ المضادّ ـ إلا فتنةً!... إنّ طول العشرةَ قد أوقَفَنا على حقيقة قاسية: وهي أنّ حيثيّات ثقافتنا العربية الراهنة بكل انجرارها الحضاريّ المعقّد، وأنّ ملابسات المعرفة الإنسانية المتوالجة في الزمن وبين الأمم، قد أفضتْ جميعاً إلى أن يتحوّل المصطلحُ النقديُّ الذي تمت ترجمته بتوفيقٍ جليٍّ إلى محنةٍ فكرية كثيراً ما تُشارف حدودَ البلوى المعرفية!

العرب أمّةُ بيان، والعرب يتراضعون النغم ويتساقون الإيقاع ويحتسون كؤوسَ الشعر. والعرب أمّة يعزّ عليها الأدبُ، حتى إنّ خطاب العلم وخطاب العقل لا يُفلحان الفلاحَ الكاملَ إلا إذا حَلاّهما اللفظُ الأنيق. وكذا كان شأن الخطاب الفلسفيّ عندهم: راج منه بينهم ما جاء متزيّناً بالفصاحة، وأكبرُ علمائهم في الحساب والمناظر وعلم الحيل والأفلاك كانوا يكتبون معارف بروائع النثر. والمصطلحُ الأجنبيّ الذي ترجموه لم يعمّر عندهم مدةً حتى استبدلوا به اللفظَ العربيَّ الفصيح: كانوا يشتقّونه من لغتهم بالاستنباط اللفظي أو بالتوليد الدلاليّ، وكثيراً ما لجأوا إلى الحَقْن المجازيّ الخلاّق.

العرب أمّة كانت ـ وما زالت ـ تنفر من اللفظ النابئ، وتستنكف عن المنحوتات حتى ولو اقتضت ذلك الضروراتُ العلميّة. فهي بصياغة المصطلح أعلقُ منها بمضمونه.. أو لنقلْ ـ تقصّياً للإنصاف ـ إنها أمّة تُؤْثِر المصطلحَ الذي تُسِيغ دالَّه

---

١ ـ راجع ما كتبناه في: **المصطلح النقدي**، مؤسسات بن عبدالله، تونس، ١٩٩٤، ص ٢١ ـ ٢٢.

٢ ـ وهو ما حاولنا معالجته في بحث بعنوان «الالتباس المعرفي وتَبْرئة المصطلح»، قدّمناه إلى المؤتمر الذي نظّمه المجلس الأعلى للثقافة في مصر تحت عنوان «المصطلح النقدي» (القاهرة: ١٦ ـ ٢٠ ماي ١٩٩٨).

وإن كان مدلولُه عسيرَ الهضم، على المصطلح الذي ينجلي منه المدلولُ ويقتضي دالُّه أن يتجرّعه الناسُ تجرّعاً. هي ذي الحقيقة التي لا نكاشف بها أنفسنا إلاّ في معرض الامتداح والإشادة، ومن حقنا جميعاً أن نباهيَ الثقافات الأخرى بمخزوننا من الطاقة الشعريّة التي نَحْملها ـ جميعاً وإلى الغد ـ في اليافنا النفسيّة وبين أضلعنا الجسديّة؛ فنحن الأَوْلى ـ قبل كل الآخرين ـ بإدراك «لذة النص». ولكننا جميعاً نتآمر بالصّمت فنكتم أنفاس تلك الحقيقة لو تعلق الأمر برصد أعراضها أو تشخيص ما يعتور منظومَتَنا الثقافيّةَ من عللها.

الحقيقة القاسية، ها هو نصّها: أننا ـ في جدل الصراع بين ثقافة الأنا وثقافة الآخر ـ قد حوّلْنا الوضوحَ إلى أسطورة، ونَحَتْنا من أخشاب الأسطورة ومعادنها نبالاً نُجْهز بها كلِّها على المصطلح النقديّ المترجَم، ومن خلاله على المتصوَّرات الفكريّة الوافدة، فعطّلْنا الاستيراد وكتبنا على أنفسنا حرمانَ التّصدير. والسبب أننا نمتثل طائعين إلى ثنائيةٍ منطوقُها عادل ومضمونُها ظالم: نقارن بين خصوصيّات الكتابة العلميّة وخصوصيّات الكتابة الأدبيّة، ولا نقول شيئاً عن النص النقديّ الذي هو علمٌ ومعرفةٌ بالانتماء وأدبٌ وإبداعٌ بالوراثة. وحتى علماء اللغة فإنك تراهم أوفياء لهذه الثنائيّة، وهم الأحقُّ بكسرها. كتب مرتضى جواد باقر يقول: «إننا حين نفرّق بين النص اللغويّ العلميّ والنصّ الأدبيّ مثلاً نفرّق بين نصٍّ يحاول كاتبُه أن يُخلِّص مفرداته من أعباء ظلال معانيها ودلالاتها ـ تلك التي قد توحي بها كلُّ مفردة، بالإضافة إلى معناها المركزيّ، لكي يصل إلى نصّ أُفرغتْ منه تلك الأعباءُ والأحمال، وليس للمفردة فيه غيرُ أضيق دائرة من الدلالة ـ ونصٍّ آخر يحاول كاتبه تحميلَ مفرداته كلَّ ما تحمله من ظلال دلاليّة، أو أن يضيف على هذه الظلال جديداً. إنّ هذا يستلزم من ناقل هذا النّصّ الأخير من لغة إلى لغة أن يكون على معرفة بكل هذه 'الأحمال' فينقلها، وإلاّ كان النص ناقصاً. ولا أدلّ على هذا 'التفريغ الدلاليّ' في النصّ العلميّ من تفريغ النص في زمانه، فتراه يفتقد التحديد الزمانيّ، بل هو أساساً لا يعترف بهذا التحديد الزمانيّ، فهو يعبّر عن حقائق لا تخضع لشروط الزمان»[1].

ولكن ما شأن النص النقديّ؟ وإلى أيّ ضرب من الضّربين ينتمي؟ وهل نحشره في معيار الاختزال الدلاليّ أم في معيار التكاثر الإيحائيّ؟ والسؤال قائم على النصّ وقائم على المصطلحات التي هي نسيج المعرفة داخل النصّ. أفلا نرى أنفسنا كيف انسقنا إلى القياس الظالم على المنوال المُغْري: فالنصّ العلميّ يستدعي مصطلحاً علمياً، والنصّ الأدبيّ يستدعي مصطلحاً نقديّاً؟ وإذ قد تباين النصُّ العلميّ والنصُّ الأدبي في طبيعتهما المحايثة، فإننا نخال أنّ على المصطلح العلميّ والمصطلح النقديّ أن يتباينا أيضاً فيجنح الأوّلُ إلى صرامة الاختزال ـ هذه التي أطلق عليها باحثُنا «التفريغَ الدلاليّ» ـ ويجنح الثاني إلى الاستفاضة الإيحائيّة عبر الظلال والأحمال؟ وهكذا تَوَهّمْنا أنّ المصطلح النقديّ أقربُ إلى إبداعيّة المفردة الأدبيّة وأعْلقُ بالتّخييل عبر الصّورة الفنيّة والسّياق الشعريّ.

هنا مَوْطئ الأقدام ومرابض الأوهام. وهنا أيضاً مكامن الفتنة، وهي فتنةٌ بالإغراء وفتنة بالإغواء: أنك تصنع في العلم صنعاً، فتستحدث مصطلحاً تترجم به عن فكرة هي وليدة الزّخم المعرفيّ الإنسانيّ قاطبةً، ثم تبذل من الجهد أقصاه فتشتقّ من فصيح اللغة ما يوائم الحسَّ الفطريّ والذوقَ النغميّ، فإذا بالمصطلح الرشيق الجميل قد تداوله المتداولون فاستدرجوه إلى ما يفيض به مخزونُهم اللغويّ، وجَنَحوا به إلى التماهي الوجدانيّ ناسين ـ أو متناسين ـ حدودَ الدلالة الاصطلاحية الصارمة. ولا يلبثون أن يهاجروا به إلى غير أوطانه المفهومية.

هكذا يتجرّأ الناس على المصطلح «الواضح» بينما يقفون بوقار وعلى وَجَلٍ أمام المصطلح «الغامض» لأنه بدا لهم «غامضاً» فيقيمون على أنفسهم الحجّةَ أنهم أحقّ «بالغموض» حتّى لايتجرّأوا. فكم من القرّاء والأدباء، وكم من النقّاد الذين احترفوا الاعتراضَ على العلم النقديّ الحديث، يندّدون بغموض المصطلح في العلن ولكنهم يؤدّون له التحيّة في السّرّ! هل ترى إلى العامة من المولعين بالأدب والنقد وإلى بعض الخاصّة منهم كيف يتهيّبون المصطلحَ الناشز وإنْ غضبوا منه وسخطوا عليه، بينما ترى المتصوَّر الوافد إذا تُرجِم فأُلبس حلّةً رقراقةً أغراهم بنفسه فانتهكوا حرماته المفهومية وروّضوا في الاستعمال نتواتِه المعرفية ليليّنوا عريكته حتى تضيع هويّته الاصطلاحيّة؟ عندئذ قد تحدّثك نفسُك ـ وأنت المنتصر بدءاً لفصاحة المصطلح وسلاسته ورونقه ـ بأنّ في جفاء اللفظ بعضَ الخير يعود على المعرفة، ومَن هبّ مقتحماً لأسوار قلعة العلم فأوْلى به أن يجد الأبواب مُغْلَقة وإلا فسيجتهد في «خلع الأبواب المفتوحة».

إننا لعلى يقين بأنّ واقعنا النقديّ قد أصبح يهيئ لنا الآن مادةً ثريةً بوسع الباحث المستكشِف أن يتّخذها منطلقاً لدراسة الانحراف المفهوميّ الناتج عن استخدام ما بدا للناس واضحاً من المصطلحات: هو الوضوح المتخيَّل أو الانجلاء المزعوم، ذانك اللذان يُسْكتان شكوى التظلم من الغموض فيُنسيان الناسَ مقاسمَ المفاهيم وأسيجة الحدود.

الحقيقة القاسية، هو ذا نصُّها مرةً أخرى: إنك أمام خيارَيْن أحلاهما مرّ، فإمّا أن تصوغ المفاهيم المعرفية الحديثة ـ عند ترجمتها أو عند استحداثها ـ صوغاً فيه غرابةٌ وبه نشازٌ وعليه مسحةٌ من الهُجنة فتطمئنّ عندئذ على استقبال الثقافة العربية للمتصوَّر استقبالاً سليماً وإنْ لم تَعمّ الفائدةُ... وإما أن تصوغ المفاهيم صوغاً سلساً ينساب بين جداول الاستعمال اللغويّ انسياباً طليقاً ولكنك تُقْدِم على المحذور الجلل: أنّ مصير المفهوم إلى التشويه والتلوّث والانحراف، بقصدٍ أو بدون قصد.

أنت فعلاً بين خيارين حضاريّين: الإشفاق الثقافيّ، أو الحيْف المعرفيّ. أن تتحالف مع العلم بكل صرامته، أو تتحالف مع البيئة الثقافية الراهنة بكل انسراحاتها. وليس المحذور هيّناً؛ فمداه الأقصى قبولُ الخلل الإبيستيمي في صرح المعرفة. ذاك

---

١ ـ مجلة **البحرين الثقافية**: س ٥، ع ١٩، يناير ١٩٩٩، ص ٧١.

أنّ المصطلح المستنبَط من داخل المعجم العربي الأصيل، والذي يستوفي أشراط السلامة والفصاحة، كثيراً ما تراه قلقاً مرتبكاً، تجذبه أنت إلى دلالة العلم والناسُ يجذبونه إلى ما عنّ لهم من ظلال المعاني. فكأنّ الثقافة العربية غَيْرَى على ألفاظها الأصيلة لا تطيق أن ينفرد بها العلمُ، وكأنها غَيُورٌ على دلالاتها لا تحتمل أن يفتكها العقلُ منها فيتملكها على الحُبُس.

المصطلح النقدي المترجم قد تحوَّل إلى محنة فكرية كثيراً ما تشارف حدود البلوى المعرفية

كذا كان مصير لفظٍ هو من أروع ما صيغ من المصطلحات النقدية الناشئة في رحم الترجمة، وهو مصطلح «الجمالية». فقد عَرف المفهومُ رحلةً شيّقة في أرجاء أوطاننا، وانزرع تدريجياً ليحلّ محلّ اللفظ الدخيل «استيطيقا» منذ عالجه الدكتور عزالدين إسماعيل[1] واستبدل به مترجمُ كتاب كروتشه عبارةَ «علم الجمال»[2] واستَدْرك عليه في ذلك الدكتور لطفي عبد البديع[3]. وبين «الاستيطيقا» و«علم الجمال» انسلّ عبر التداول لفظُ «الجمالية» بوصفه مصدراً صناعياً متمحّضاً للاسميّة. ثم ما لبث أن أساغه النقّادُ بين متخصّصٍ ومحترفٍ وهاو حتى أرسوا به على مرافئ المعجم العام المشترك فأصبح شائعاً يَرِد في سياقات لا صلة لها بذاك العلم الذي هو معرفة عقلية صارمة؛ ولو تسلّى الباحثُ فأتى إلى كتبٍ تحمل عنوان «جماليّات المكان»، أو «جماليات الفضاء» أو «جماليات الأسلوب» وحاول أن يترجمه إلى لغة أجنبيّة للاقَى العَنَتَ والاستعصاء[4].

وعرف مصطلحُ «التأويل» l'interprétation مصيراً مماثلاً ولكنه على نهج مخالف. فهو واقع بين فكّيْ كُلاّبةٍ ذهنيّة: هو متصوَّر مستقلٌّ بذاته، غير أنّه ينسلك في معرفةٍ يعبَّر عنها بـ «علم التأويل»، ولكنّ العبارة تقوم بديلاً للمتصوّر الذي يعبَّر عنه باللفظ الدخيل: «الهرمينوطيقا»[5]. وبينما كان موضوعُ التأويل يلتصق بموضوع التلقي ـ طبقاً للغاية التي تَنْشدها هذه المعرفةُ الهرمينوطيقية في ثوبها العلميّ الجديد[6] ـ انبثق المصطلحُ المكتنز الرشيق البليغ الذي يستوفي كلّ أشراط الأداء لترجمة مصطلح الهرمينوطيقا، ألا وهو «التأويليّة». ثم ما لبث أن احتفى به الناسُ بذاك الضرب من الاحتفاء الذي يخنق الأنفاسَ ويجفّف الأنساغَ ويمحو النتوءات المعرفية البارزة. وأصبح الراصدُ يتعقّب المَواطنَ التي يَرِدُ فيها المصطلحُ، وهو دالّ فعلاً على المضمون المعرفيّ الصارم، فإذا هي كنصيب الزكاوات من النقد والعين: أرباع الأعشار أو تكاد. حتى إنّك لتقول، وأنت المتعلق بالضاد الناصعة حتى الرميم: ليْتنا أبقينا على «الاستيطيقا» وعلى «الهرمينوطيقا»، فيتهيَّبها الذين لا ينحنون لوقار المفاهيم ويَردعهم جفاءُ اللفظ وقد يُرهِبهم نشازُه!

ومن يتتبّعْ عشرات المصطلحاتِ النقدية المترجمة بعدسة مجهريّة، ليستكشفَ الانحرافاتِ التي طرأتْ على المتصوَّرات والتي سبّبتها طلاوةُ الصياغة وانسيابُها، يَرَ عَجَباً عُجاباً. ولو أنّ باحثاً عكف اليومَ على مصطلح واحد يدرسه من زاوية الانزلاق المفهوميّ الذي طرأ عليه في بيئتنا الثقافية بسبب سلاسة لفظه المترجم له ـ وهو مصطلح «التّناصّ» ـ لألّف أطروحةً متميّزة تكون ريادتُها قائمةً على تمازج حقولٍ عدة: النقد، وتفكيك الخطاب، وآليّات الإدراك، وترويج الثقافة، وتصنيع الأفكار، وحيثيّات تداول المعرفة... وسيقرّ الجميع بوجاهة المعالجة تحت قباء: الانزلاق الإبيستيمي في ثقافتنا من خلال فتنة الوضوح الاصطلاحيّ.

تونس

في العدد المقبل

محمود منقذ الهاشمي:

المعجمات الثنائية اللغة

ملف الترجمة II

---

١ ـ وذلك في كتابه **الأسس الجمالية في النقد العربي** الذي تعود طبعته الأولى إلى سنة ١٩٥٦ (راجع: ط ٣، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٤).

٢ ـ بنديتو كروتشه: **علم الجمال**، ترجمة نزيه الحكيم، المجلس الأعلى لرعاية الفنون، دمشق، ١٩٦٣.

٣ ـ انظر: **التركيب اللغوي للأدب ـ بحث في فلسفة اللغة والاستطيقا**، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٨٥.

٤ ـ عبارة «جماليات الأسلوب» على سبيل المثال تقتضي ـ من حيث الظاهر ـ أن نترجمها إلى اللغة الفرنسيّة بقولنا les esthétiques du style وهو ما لا يعني جوهراً قائماً، ولا هو مما ورد على ذهن الباحث المتمكن الدكتور فايز الداية الذي ألّف كتاباً قيّماً بهذا العنوان، وإنما المراد يدور على فكرة يمكن تأديتها بقولنا: les beautés du style أو بقولنا: Les procédures esthétiques du style.

٥ ـ على حدّ ما خصّصت **مجلة البلاغة المقارنة** (ألِف ـ الجامعة الأمريكية بالقاهرة) عددها الثامن (ربيع ١٩٨٨) لملفّ بعنوان: «الهرمينوطيقا والتأويل».

٦ ـ وبهذا القصد ترجم سعيد الغانمي كتابَ روبرت شولز **السيمياء والتأويل** (المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ١٩٩٤)، وألّف د. محمد مفتاح كتابه **التلقي والتأويل** (المركز الثقافي، بيروت والدار البيضاء، ١٩٩٤)، ونظمت جامعة محمد الخامس ندوتها «الترجمة والتأويل» (التأمت في ١٩٩٣ ونُشرتْ في ١٩٩٥) وخصصتْ **مجلة علامات** (المغرب ـ مكناس) عددها العاشر (١٩٩٨) لمحور «التلقي والتأويل»...